العرب
السبت 2021/11/27
السنة 44 العدد 12253

غياب الدولة يفسح المجال للمسلحين في شرق مالي

الجماعات المسلحة تعوّض السلطات في صدّ الهجمات على القرى

اشتبه علينا المسلحون

لا تـزال مناطق شاسـعة من مالي وخاصـة أحراج منطقـة ميناكا خارج سيطرة الدولة بينما تنتشر فيها الجماعات المسلحة والجهاديون من مختلف الانتمـاءات، وتكثر فيها العربات المصفحة والآليات العسـكرية. وتقود هذه الجماعات حملة لسـحب الأسلحة من المدينة، بينما تبدو السلطات الرسمية غائبة كليا عن المنطقة بعد أن دُحرت منها لعجزها عن السـيطرة على تمدد الجماعات المسلحة في المساحة الجغرافية الشاسعة قليلة السكان.

ميناكا (مالي) - تعاني مالي منذ نحو تسع سنوات من انتشار الجماعات الجهادية والعنف المسلح في مناطق متفرقة من البلاد، ورغم أن التدخل العسكري الذي بدأ منذ سنوات بمبادرة من فرنسا أسهم بدرجة كبيرة في تراجع نفوذ الجماعات المسلحة وقوتها بالمنطقة، ما تزال مناطق بأكملها شرق البلاد خارجة عن سيطرة الدولة التي صار يعوضها المسلحون.

وعلى تل رملي يطل على ميناكا في شمال شرق مالي، يقترب أحد ضباط الأمم المتحدة من شاحنة صغيرة متوقفة تحت ظل شجرة، بينما جلس خمسة رجال على حصيرة يطهون الشاي وبجانبهم أسلحتهم.

ويبدأ الكابتن تشارلي، من الوحدة البريطانية في قوة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما"، المحادثة. يطلب منهم الترخيص بحمل السلاح وإلى أي مجموعة مسلحة ينتمون لأنه يريد أن "يفهم من هم وما هي أنشطتهم".

ففي هذه المنطقة الصحراوية بين الساحل والصحراء يبدو المسلحون متشابهين للغاية، سواء كانوا يتحركون في شاحنات صغيرة أو على دراجات نارية أو عربات مصفحة. وهذا القطاع هو الوحيد في منطقة الساحل الذي تعمل فيه كل أطراف النزاع تقريبا باستثناء ميليشيات الدفاع عن النفس في بوركينا فاسو ووسط مالي.

وفي هذه المنطقة هناك مجموعات جهادية تعهدت بالولاء للقاعدة أو لتنظيم الدولة الإسلامية، ومتمردون سابقون من الطوارق والعرب، وجماعات مسلحة موالية للحكومة في الغالب من الطوارق، والفرنسيون من عملية برخان، والأوروبيون من قوة تاكوبا، ونيجيريون وتوغوليون وبريطانيون من "مينوسما"، وجنود من الجيش الوطني المالي.

ولا توجد إحصاءات موثوقة متاحة عن القوى العاملة في كل كيان. لكن من أعلى التل الرملي، لا داعي للتجهم عند رؤية شاحنة بيك آب مسلحة أو عربة مصفحة.

وغالبا ما تتعرض "مينوسما" التي تضم 18300 عضو من بينهم 13200 عسكري لهجمات على غرار القوات المالية والفرنسية. وقد تكبدت أكبر عدد من الضحايا بين كل بعثات الأمم المتحدة في العالم.

ويتحدث رئيس الكتيبة الإنجليزية المقدم ويل ميدينجز عن "أحجية". فالرجال المسلحون موجودون في كل مكان، لذا لا يخلو الأمر من مخاطر. ففي أوائل نوفمبر فتح جنود النخبة الإستونيون من تاكوبا النار عن طريق الخطأ على قوات حفظ السلام البريطانية.

> المدنيون يواجهون مصيرهم بمفردهم على الحدود بين مالي والنيجر الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية

ويقول الرجال المسلحون من تحت الشجرة للكابتن تشارلي إنهم ينصبون نقطة تفتيش وأنهم جزء من مجموعة مسلحة تضمن أمن المدينة "لمنع الجهاديين من القدوم إليها".

ويضمن البريطانيون التابعون للأمم المتحدة أيضا الأمن لكن لشيء آخر؛ ففي المدينة يعقد الاجتماع الأسبوعي الذي يجمع جميع الجهات الأمنية القانونية. وقد تركوا عرباتهم المدرعة وشاحناتهم وعلى متنها الرشاشات الثقيلة أمام مدخل المحافظة حيث كانوا يتناقشون.

ويشرح المحافظ محمد ميغا أن هذا الاجتماع هو المرة الوحيدة التي "يتبادل فيها الممثلون المعلومات"، ولكن خلافا لذلك تعمل كل واحدة من المجموعات في الميدان من دون مشاركة المعلومات أو القليل جدا منها، كما تقول العديد من الجهات الفاعلة.

ويوضح رئيس الفرع الإقليمي للأمم المتحدة أوسلر دي ألميدا أن بعض الممثلين يتبعون أكثر من جهة، فالحدود بين بعض الجماعات المسلحة القانونية والجهادية مليئة بالثغرات.

ويحاول الجميع فهم من يسيطر على أي قطاع في منطقة شاسعة يقل عدد سكانها عن 60 ألف نسمة، بما يعادل اثنين لكل كيلومتر مربع، ومن الذي بايع أي جماعة أو من يبايع الجهاديين.

وفي المدينة تقوم مجموعات مسلحة وجنود بدوريات مشتركة في إطار عملية "ميناكا بدون أسلحة"، ويؤكد المحافظ أن الأحراج تسيطر عليها المجموعات المسلحة والجهاديون ولاسيما تنظيم الدولة الإسلامية "داعش".

وبعد الهجوم الذي استهدف معسكريه في غابات المنطقة، تراجع الجيش المالي إلى ميناكا مطلع العام الماضي ولا يزال هناك.

ولم يتم نشر أي مسؤولين خارج ميناكا، ولم تطأ أقدام قوات الأمم المتحدة مناطق كثيرة من القطاع.

"في الأحراج لا يوجد سوى الجهاديين"، كما يقول عمر الذي يتحدر من قرية مجاورة لميناكا لكنه وجد ملاذا في هذه المدينة وتحدث شرط عدم كشف هويته.

وتدعم فرنسا عبر قوة برخان مالي التي تواجه منذ 2012 هجمات جهادية بدأت في الشمال وأغرقت البلاد في أزمة أمنيّة قبل أن تمتد إلى وسط البلاد، لكنها تبدو غير قادرة على منع النزاع من التمدد خاصة مع تركيز جهودها أكثر على تقليص وجودها العسكري في البلاد ضمن استراتيجيتها العسكرية الممتدة إلى غاية العام 2023.

وتُحاول العديد من القوى الدولية استغلال الفراغ الذي سيتركه الانسحاب الفرنسي من الساحل، بينما تريد باماكو إبرام اتفاق مع شركة فاغنر الروسية الخاصة.

> في ميناكا يبدو المسلحون متشابهين سواء كانوا يتحركون في شاحنات صغيرة أو على دراجات نارية أو عربات مصفحة

لكن إلى غاية الآن يواجه المدنيون مصيرهم بمفردهم على الحدود بين مالي والنيجر الواقعة تحت سيطرة تنظيم الدولة الإسلامية، فهم يدفعون الزكاة وإذا رفضوا أو قاوموا ذلك يتم تدمير قراهم. وقتل منهم المئات. ففي أوائل نوفمبر قتل تسعة وستون مدنيا على الجانب النيجيري من الحدود في بانيبانغو.

وفي مثل هذه المنطقة النائية والمهملة، تمر الحوادث الأمنية من دون أن يلاحظها أحد.

ويعترف أحد كبار ممثلي قوة الأمم المتحدة في مالي "مينوسما" طلب عدم كشف هويته بأن "هناك الكثير من الأشياء التي لا نراها". وأضاف "طالما أن الفراغ موجود في الأحراج لن تكون هناك دولة".

وتحاول الأمم المتحدة مساعدة الدولة في الحصول على موطئ قدم. وسمحت في الآونة الأخيرة للحاكم بزيارة قرية تبعد 28 كيلومترا عن ميناكا ولم تشهد مطلقا وجود سلطة قانونية منذ استقلال البلاد في عام 1960.

ولا أحد يعرف متى سيتمكن من العودة إلى هناك، وما إذا سيتمكن يومًا ما من الذهاب إلى العشرات من القرى الأخرى التي تقع تماما خارج أعين الدولة.

ويحذر أوسلر دي ألميدا من أنه "كلما طال الوقت الذي ستستغرقه الدولة لتأسيس نفسها زادت صعوبة حل المشاكل".

وهناك مناطق شاسعة في مالي، الدولة مترامية الأطراف التي يبلغ عدد سكانها 19 مليون نسمة، خارج سيطرة الحكومة بسبب تمرد جهادي بدأ في الشمال عام 2012 قبل أن ينتشر إلى وسط البلاد ويمتد إلى بوركينا فاسو والنيجر المجاورتين.

استمرار العزلة الإيرانية لا يبشر بالخير في المحادثات النووية

حسين عبدالحسين
باحث متخصص في شؤون الشرق الأوسط والخليج

يعتقد المبعوث الأميركي الخاص لشؤون إيران روبرت مالي أن هناك طريقة واحدة فقط لحل الأزمة العالمية مع إيران: إنهاء استبعاد طهران وتعزيز اقتصادها لتحفيز النظام الإسلامي على البقاء في الاتفاق النووي.

وبالنسبة لمالي، فشلت العقوبات وليست الحرب خيارا. كما يعتقد مالي أن أنشطة إيران المزعزعة للاستقرار ومنها الصواريخ الباليستية والطائرات المسيّرة والميليشيات الإرهابية، ليست مشاكل الولايات المتحدة، ويجب حلها بشكل مستقل عن المحادثات النووية وفي المفاوضات بين إيران وخصومها الإقليميين.

ومع ذلك، تبقى خطة مالي مليئة بالثغرات التي تجعل دبلوماسيته تبدو وكأنها أيديولوجية. وسيكون طرحه لوجهات نظره قبل وقت قصير على عودة الولايات المتحدة إلى المفاوضات مع إيران في فيينا الأسبوع المقبل، خلال إعادة تشغيل الاتفاق النووي لعام 2015، مصدر قلق خاصة لحلفاء أميركا في المنطقة.

وفي حوار المنامة السنوي، الذي ينظمه المعهد الدولي للدراسات الاستراتيجية، قال مالي إن "الرفع الكامل للعقوبات ومكاسبها الاقتصادية حافز كاف لطهران للعودة والتمسك بالاتفاق النووي".

وتكمن مشكلة حجّة مالي في أن للصفقة، المعروفة أيضا باسم خطة العمل الشاملة المشتركة، حدودا نهائية تنتهي في نهاية المطاف، مما يحرر إيران من القيود ويضع برنامجها النووي تحت مراقبة مفتشي الأمم المتحدة. وفشل مفتشو الأمم المتحدة في اكتشاف أو استباق أو وقف الانتشار في أماكن مثل كوريا الشمالية، وحتى الآن مع إيران. ولا تكفي الحوافز وحدها لسحق طموحات طهران النووية.

ثم جادل مالي بأن "معظم الخلل الوظيفي في المنطقة له جذور في استبعاد إيران". وفشل أمثال مالي الذين يتبنون نهج إنهاء الاستعمار في بلدان مثل إيران، دائما في تخصيص وكالة لدول مارقة بسبب فشلها.

وانتهكت إيران، على سبيل المثال، القانون الدولي في 1979 باقتحام السفارة الأميركية، مما أدى إلى قطع العلاقات. وفعل النظام الجديد في ذلك الوقت الشيء نفسه مع السفارة الإسرائيلية.

ولم يكن النظام الإيراني قد تعلم الدرس بعدُ بحلول 2016. وأرسل أعوانه لإحراق السفارة السعودية في طهران والقنصلية في مشهد، مما دفع السعودية إلى قطع العلاقات مع إيران.

وفي معظم حالات الدول التي قطعت علاقاتها الدبلوماسية مع إيران، كانت طهران هي المعتدي. ومع ذلك، غالبا ما ألقى مالي وأنصار إنهاء الاستعمار باللوم على بقية العالم في عزلة إيران.

ولإثبات حجته بأن الحوافز فقط هي التي تعمل مع إيران، قال مالي "لقد اخترنا البديل" لتعزيز الاقتصاد الإيراني من خلال "الانسحاب من الاتفاق النووي مع إيران وممارسة أقصى قدر من الضغط". وأضاف "هل توصلنا إلى نتائج فعالة؟" ثم أجاب بالنفي.

وما فشل مالي في ذكره هو أنه بعد أن قتل الرئيس السابق دونالد ترامب قائد الميليشيات الإيرانية قاسم سليماني وفرض سياسة "الضغط الأقصى" على إيران، تراجعت طهران ولم تصعّد إلا في صباح اليوم التالي لهزيمة ترامب وانتخاب الرئيس جو بايدن. ولم يفشل الضغط الأقصى على إيران. وجعلت حوافز مالي الموعودة إيران تطلب المزيد، وتفلت من فعل الحد الأدنى.

وأخيرا، عندما قال مالي "إننا لا نتفاوض على أي شيء آخر غير الملف النووي في محادثات فيينا، لأن أنشطة إيران في المنطقة تهم دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل وغيرها"، فقد رسم فعليا صورة إقليمية دون وجود واشنطن فيها. لكن الولايات المتحدة لم تفك ارتباطها قبل أن تمنح النظام الإيراني ما يكفي من المال لتثبيت قدمه ومواصلة مهاجمة دول مجلس التعاون الخليجي وإسرائيل.

> المبعوث الأميركي الخاص لشؤون إيران يرى أن إنهاء استبعاد طهران وتعزيز اقتصادها يحفزانها على البقاء في الاتفاق النووي

لقد صمم الرئيس الأسبق باراك أوباما سياسته تجاه إيران على أساس أسلوب دبلوماسية "العصا والجزرة" المعروفة. إذا أوقفت إيران سعيها لامتلاك أسلحة نووية وأنهت سلوكها المزعزع للاستقرار في المنطقة، فإن واشنطن والعالم سيرفعان العقوبات ويبنيان علاقات أكثر دفئا وثقة متبادلة مع إيران، الأمر الذي من شأنه أن يساعد في حل المشاكل غير النووية.

ومع ذلك، لم يخطر ببال أوباما أبدا أن إيران لم تعتبر سلوكها المزعزع للاستقرار مشكلة، لكنها اعتبرت ذلك دائما سببا لوجودها. وكانت إيران هي التي تأمل أن يقبل أوباما وأصدقاء طهران العالميون الجدد سلوكها المثير للمشاكل كتعبير شرعي عن المصالح الوطنية.

وخطا مالي، الذي كان أحد مهندسي اتفاق أوباما النووي، عدة خطوات إلى الأمام. ويعرف أولئك الذين قرؤوا أدب مالي وأدب أصدقائه ذوي التفكير المماثل أن الأولوية القصوى لمالي هي إزالة الاستعمار. لهذا السبب يلوم الآخرين دائما على العلل الإيرانية، لكنه لا يلوم طهران نفسها أبدا.

لا تعتبر السياسة التي ينتهجها المبعوث الأميركي الخاص تجاه إيران دبلوماسية، بل أيديولوجية.

وربما ينبغي على مالي العودة إلى الأساسيات، بأنه في بعض الأحيان لا يمكن أن تواجه قوة إلا قوة أكبر منها، وأن المكافأة والعقاب هما نظام أثبت جدارته ويغير حسابات الحكومات، والأنظمة غير الواقعية مثل طهران.

*سنديكيشن بيورو

حان وقت تغيير السياسات مع طهران